100 مليون دولار أرباحا نقدية واحتياطيات جديدة..

عمومية «جي إف إتش» ترسم ملامح المرحلة المقبلة

الموافقة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 10.11% وقرارات استراتيجية تعكس قوة الأداء المالي للمجموعة

تغطية: فاضل منسي
تصوير - حسين عبدالله

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية («جي إف إتش» أو «المجموعة») نتائج اجتماعي الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، واللذين عُقدا أمس في مبنى جي إف إتش هاوس بمرفأ البحرين المالي، مع إتاحة المشاركة للمساهمين عبر وسائل الاتصال المرئي. وخلال اجتماع الجمعية العامة العادية، وافق المساهمون على مجموعة من القرارات الرئيسية التي تعكس الأداء القوي للمجموعة وتعزز من مسارها الاستراتيجي، حيث تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10.11% من القيمة الاسمية لجميع الأسهم العادية، باستثناء أسهم الخزينة، بما يصل إلى 100 مليون دولار أمريكي (أي ما يعادل 0.0268 دولار أمريكي/ 0.0101 دينار بحريني / 0.0984 درهم إماراتي للسهم الواحد) شاملاً الأرباح النقدية المرحلية البالغة 0.0053 دولار أمريكي التي تم توزيعها على المساهمين في 11 سبتمبر 2025. كما صادق المساهمون على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد في 20 مارس 2025، إضافة إلى اعتماد تقرير مجلس الإدارة حول أعمال المجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير مدققي الحسابات الخارجيين، إلى جانب البيانات المالية الموحدة للسنة المالية 2025. ووافق المساهمون كذلك على تحويل مبلغ 14.011 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي القانوني، وتخصيص 7 ملايين دولار أمريكي لصالح مؤسسة جي إف إتش فاونديشن وسداد الزكاة الواجبة على أسهم المجموعة، مع ترحيل نحو 19.099 مليون دولار أمريكي كأرباح مستبقاة للعام القادم. وشملت الموافقات أيضاً اعتماد مبلغ 3 ملايين دولار أمريكي كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة، والمصادقة على تقرير الحوكمة والتزام المجموعة بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي، إضافة إلى الإفصاح والموافقة على أي معاملات تمت مع أطراف ذات علاقة أو مساهمين رئيسيين وفق المادة (189) من قانون الشركات التجارية البحريني. كما وافق المساهمون على إعادة شراء أسهم خزينة بما لا يتجاوز 10% من إجمالي الأسهم الصادرة، وذلك لأغراض تشمل استقطاب مساهمين استراتيجيين وتوفير السيولة في السوق ودعم برنامج حوافز أسهم الموظفين، مع خضوع ذلك لموافقة مصرف البحرين المركزي. إضافة إلى ذلك، وافق المساهمون على تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، إلى جانب إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والنظر في أي أعمال أخرى وفق المادة (207) من قانون الشركات التجارية. وفي معرض تعليقه على نتائج الاجتماع، صرّح هشام الريس، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في مجموعة جي إف إتش المالية، بالقول: «تعكس نتائج اجتماع الجمعية العامة لهذا العام الثقة المتواصلة التي يوليها مساهمونا لاستراتيجية جي إف إتش ومسار نموها المستدام. ويأتي إقرار توزيع أرباح نقدية مجزية ليعكس قوة الأداء المالي للمجموعة واستمرارها في تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، بينما نواصل تطوير نموذج أعمالنا المصرفي والاستثماري وتعزيز حضورنا في الأسواق الإقليمية والعالمية». وأضاف الريس: «نواصل العمل على تعزيز متانة مركزنا المالي والحوكمي، مع توسيع قاعدة مساهمينا الاستراتيجيين ودعم سيولة أسهمنا في الأسواق. كما تتيح برامج الحوافز المرتبطة بالأسهم استقطاب الكفاءات وتحفيز الأداء المؤسسي. ومع هذه المبادرات، نتطلع إلى مواصلة البناء على إنجازاتنا وتوسيع محفظة استثماراتنا في القطاعات الحيوية بما يدعم نمو المجموعة في السنوات المقبلة». يُذكر أن مجموعة جي إف إتش المالية تدير أصولاً وأموالاً تبلغ قيمتها نحو 24 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك محفظة استثمارية عالمية تمتد عبر منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا الشمالية، وتغطي قطاعات الخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والتعليم والتكنولوجيا والعقارات. كما أن أسهم المجموعة مدرجة في بورصة البحرين وسوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة الكويت وسوق دبي المالي.

بينانس البحرين تعلن شراكة استراتيجية مع شركة Beyon Connect لدمج «المفتاح الإلكتروني» (eKey 2.0)

أعلنت بينانس البحرين اليوم إبرام شراكة استراتيجية مع شركة Beyon Connect، تتيح بموجبها اعتماد نظام المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0)، للتحقق الرقمي من هوية المستخدمين عند إنجاز معاملاتهم لدى بينانس البحرين. وتمثّل هذه الخطوة تطوراً مهماً يعزّز مستويات الأمان والانسيابية وسهولة الاستخدام في إجراءات التحقق الرقمي للمواطنين والمقيمين.

ومن خلال هذه الشراكة، تستفيد بينانس البحرين من الحقوق الحصرية لشركة Beyon Connect بصفتها موزعاً معتمداً لنظام المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0) وتطبيق المفتاح المطور والمتوفر عبر متجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية bahrain.bh/apps، والذي تقوم هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية بتشغيله، بما يتيح سهولة التحقق الرقمي والوصول إلى بيانات مستخدمين موثوقة ومدعومة حكومياً تُستخدم في متطلبات «اعرف عميلك». ويتيح هذا التكامل للمستخدمين المؤهلين إتمام عملية الدخول لخدمات الشركة باستخدام المفتاح الإلكتروني المطور وفقًا لأعلى معايير الأمان والامتثال.

ويُعد المفتاح الإلكتروني المطور (eKey 2.0) أحد الركائز الأساسية في مسيرة التحول الرقمي لمملكة البحرين، ويُعد منتجًا حكوميًا وطنيًا جاهزًا ليتم استخدامه بنطاق أوسع من قبل مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص، ويسهم في فتح آفاق أوسع تدعم تقليل التكاليف على الجهات الحالية والمستقبلية من خلال تفعيل آليات مطابقة الهوية بمستويات عالية من أمن المعلومات وحماية البيانات وتجربة المستخدم دون الحاجة إلى الاستثمار في التقنيات والبنية التحتية، كما يعتمد نظام وتطبيق المفتاح الإلكتروني المطور 2.0 على تقنيات المصادقة البيومترية (بصمة الوجه)، ما يحدّ من الاعتماد على أنظمة الرموز المؤقتة التقليدية، ويسهم في تقليص مخاطر الاحتيال وتعزيز راحة المستخدمين وجودة التجربة الرقمية.

وقال طارق إرك رئيس إقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا (MENAT): «نعتز بالتعاون مع شركة Beyon Connect لدمج المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0) ضمن رحلة تسجيل المستخدمين في بينانس البحرين. وتعكس هذه الشراكة التزامنا بدعم رؤية البحرين الرقمية القائمة على الابتكار، إلى جانب توفير تجربة آمنة وسلسة وفعّالة للمستخدمين. ومن خلال الاعتماد على بنية الهوية الرقمية الوطنية الموثوقة نتيح للمواطنين والمقيمين الوصول إلى الخدمات الرقمية بسهولة وثقة». ومن جانبه، أكد كريستوفر هيلد، الرئيس التنفيذي لشركة Beyon Connect قائلًا: «تشكّل الثقة والأمان أساس الخدمات المالية. ويمنح المفتاح الإلكتروني المطور (eKey 2.0) المؤسسات المالية القدرة على تلبية المتطلبات التنظيمية، وحماية الزبائن، وتقديم خدمات أسرع وأكثر ذكاءً. وتمثل هذه الخطوة تقدماً مهماً نحو بناء منظومة مالية متطورة وجاهزة للمستقبل في مملكة البحرين».

وتتوفر هذه الخدمة لجميع المواطنين والمقيمين في مملكة البحرين، ما يسرّع إجراءات التسجيل ويقلل العوائق، مع ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والأمنية المحلية. ويؤدي المفتاح الإلكتروني (eKey 2.0) دوراً محورياً في تمكين الأفراد والمؤسسات من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الرقمية وتعزيز الأمن الوطني ودعم الابتكار في القطاع الخاص. ويعكس اعتماده المتزايد في القطاعات المالية والاتصالات والجهات الحكومية طموح البحرين لترسيخ موقعها في صدارة الاقتصاد الرقمي العالمي.

مرشح «الغرفة» نايف توفيق العلوي: تعزيز حضور التاجر البحريني ودعم التحول الرقمي في قطاع التجزئة

أكد المرشح لانتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين نايف توفيق العلوي ضرورة تكثيف الجهود لتمكين التاجر البحريني من عرض بضائعه بشكل احترافي في المولات والأسواق التجارية، إضافة إلى مساعدة التجار المحليين والشركات الناشئة في قطاع التجزئة على خوض غمار التحول الرقمي.

جاء ذلك في جولة له على أسواق تجارية وسوبرماركت في البحرين، وأسواق اللولو تحديدا، وذلك بمرافقة المدير العام لأسواق اللولو جوزير روباوالا، والسفير التايلندي لدى مملكة البحرين سوماتي تشولاجاتا، وعدد من التجار والعاملين. وقد طرح العلوي خلال الزيارة رؤية استراتيجية تهدف إلى ربط سلاسل السوبرماركت الكبرى في البحرين ببعضها البعض تقنياً ولوجستيا، معتبراً أن هذا الترابط سيخلق منظومة متكاملة تدعم مرونة سلاسل الإمداد وتدفق السلع بين مختلف مناطق المملكة.

وأوضح أن هذا التعاون اللوجستي سيؤدي بشكل مباشر إلى تعزيز منظومة الأمن الغذائي، من خلال ضمان توافر المخزون السلعي المحلي بشكل مستدام وتقليل الاعتماد على العوامل الخارجية التي قد تؤثر على استقرار الأسواق، وهو ما يتماشى مع التوجهات الوطنية لضمان استمرارية الإمدادات الغذائية بجودة عالية وأسعار متوازنة.

على صعيد ذي صلة، شدد العلوي على أن مواكبة التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في عمليات البيع والتوزيع لم تعد ترفاً، بل ضرورة ملحة لرفع كفاءة العمليات التشغيلية. وأشار إلى أن التحول الرقمي هو المفتاح الحقيقي لتطوير قطاع التجزئة في المملكة، مما يسهم في تقليل التكاليف وزيادة الوصول إلى المستهلكين عبر منصات متطورة تعزز من تجربة التسوق وترفع من سوية الاقتصاد المحلي.

وأكد أن تطوير قطاع التجزئة يتطلب تظافر الجهود بين كبار المستثمرين والتجار المحليين والجهات المعنية، لبناء بيئة اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة التحديات العالمية، مشيرا إلى أن الاستثمار في الكادر البحريني وتطوير قدراته الرقمية داخل هذه الأسواق يمثل حجر الزاوية في بناء مستقبل القطاع التجاري، مما يسهم في جعل البحرين مركزاً ريادياً للابتكار في مجالات التجزئة وسلاسل الإمداد الحديثة.

بنك البحرين الوطني يقدم 500,000 دولار أمريكي لإجمالي 50 فائزا خلال سحب «ثراء» لشهر فبراير

أعلن بنك البحرين الوطني نتائج سحب حساب «ثراء» لشهر فبراير 2026، حيث فاز 50 من العملاء بجوائز نقدية قيمتها 10,000 دولار أمريكي لكل فائز. كما يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للفائزين عبر الموقع الإلكتروني للبنك وصفحاته الرسمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقد أُجري السحب بحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى مدققين داخليين وخارجيين، بما يضمن أعلى مستويات الشفافية والامتثال للوائح والأنظمة.

ويهدف حساب «ثراء» إلى تشجيع تبني العادات المالية السليمة، وذلك من خلال إتاحة فرص مجزية لتحقيق التطلعات المالية الشخصية عبر مكافأة الادخار. ويؤكد هذا السحب التزام البرنامج بتقديم قيمة ملموسة ومستمرة لعملاء حساب ثراء.

وفي تعليقه على هذه المناسبة، قال صباح عبداللطيف الزياني رئيس تنفيذي – الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين الوطني: «إن فوز 50 من عملائنا بجوائز قيّمة يعكس ثقتهم المستمرة بنا. فكل فوز يمثل لحظة فارقة في حياة أحدهم، وهذا هو جوهر «ثراء». ومع الانطلاق الناجح للبرنامج بنسخته لعام 2026، نتطلع إلى تحقيق المزيد من النجاحات مع عملائنا».

ومن خلال حملة «ثراء» لعام 2026، يشجّع بنك البحرين الوطني عملاءه على مواصلة الادخار وزيادة ودائعهم لتعزيز فرصهم في الفوز بإحدى الجوائز القيّمة التي تبلغ قيمتها الإجمالية 6 ملايين دولار أمريكي، وتشمل ست فلل فاخرة مطلّة على البحر إلى جانب جوائز نقدية بملايين الدولارات. ومع اقتراب السحب الكبير لشهر مايو، سيحصل فائز واحد على فيلا مطلّة على البحر، فيما سيحصل 100 فائز آخر على 10,000 دولار أمريكي لكل منهم. للمشاركة، يمكن للعملاء فتح أو إدارة حساب «ثراء» عبر تطبيق NBB، أو بزيارة أيٍّ من فروع البنك، أو من خلال الموقع الإلكتروني nbbonline.com، أو بالاتصال على الرقم 17214433.